مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد8،العدد1 – مارس 2021

OEB Univ. Publish. Co.

النظرية اللغوية في الفكر النحوي العربي بين المفهوم والممارسة

Linguistic Theory in Arabic Grammar Thought between concept and practice

د. خديجة كلاتمة*، جامعة أم البواقي، الجزائر.
khadidjakelatma@gmail.com

تاريخ التسليم:(2020/10/21)، تاريخ المراجعة:(2020/12/21)،تاريخ القبول:(2021/01/01)

ملخص :

تحاول هذه الدراسة أن تثبت مدى اعتماد النحاة القدامى الأسس المعرفية والمنهجية التي جعلت الباحثين المعاصرين يصفون ما قدمه علماء العربية القدماء من جهود بأنه نظرية علمية. وقد كان بذلك الوصف والاستقراء والمقارنة آليات إجرائية في يد النحاة العرب القدامى توسلوا بها لبناء نظرية نحوية تصون لغة القرآن الكريم، وقد اعتمدنا في كل ذلك المنهج الوصفي في تحليلنا للمفاهيم والمصطلحات.

الكلمات المفتاحية: نظرية، نحو، ظاهرة، نظام، اطراد.

Abstract :

This study attempts to prove the dependence of Arab grammariansOld school foundations of methodology cognitive and basics which led modern researchers to describe the Arab ancient linguists' contribution/efforts as a scientific theory.

When description, exploration, comparison, these procedural mechanisms became tools in the hands of the Arab old grammarians who established grammarian theory to protect coran language

We have adopted in all of this descriptive approach in our analysis of concepts and terminology.

Keywords : Theory, manner, phenomenon, system, steadiness

* المؤلف المراسل: د. خديجة كلاتمة ،الإيميل: khadidjakelatma@gmail.com

1 مقدمة

إن البحث في ابستيمولوجيا الفكر النحوي عند علماء اللغة العرب الأوائل يكشف لنا النضج المعرفي والمنهجي الذي طبع على عقولهم على مرّ العصور، وقد أثرى هذا مؤلفاتهم بالقوانين والقواعد التي تمثل المرجع الأساسي في الدرس النحوي المعاصر؛ حيث لم تعد هذه القوانين والقواعد مجرد جهد بذله بعض العلماء في زمن ما لأغراض دينية أو تعليمية بل صارت نظرية تعتمد عليها الدراسات اللسانية العربية المعاصرة في تحليلها للظواهر اللغوية المختلفة.

إن ما صنعه اللغويون الأوائل من قوانين ضابطة للظواهر اللغوية المختلفة، تظهر براعة العلماء الأوائل في البحث والتقصي والتحليل والتركيب مما يجعل هذا العمل يصل لدرجة وصفه بالنظرية، هذا المصطلح الذي غاب عن متون الأوائل خاصة في القرون الأولى إلا أن وعيهم بهذا المفهوم جعلهم يؤسسون لأنفسهم معرفة تقوم على مبادئ علمية وأسس تحكم أفراد الظاهرة اللغوية.

ولأجل هذا تحاول هذه الدراسة أن تبحث في مصطلح النظرية بين المفهوم والممارسة، وهل أسس علماؤنا الأوائل نظرية لغوية تقوم على منهج علمي دقيق؟ وإن كانت فعلا حقيقة موجودة فما مظاهرها وكيف استوعب علماؤنا المنهج وآلياته الإجرائية لتطبيقها؟ وللإجابة عن إشكالية هذا الموضوع نطرح جملة من الفرضيات التي سنبني من خلالها هيكل هذه الدراسة؛حيث يلزمنا تحليل العناصر الفاعلة في مفهوم النظرية ومظاهر تطبيقها، وهي كالآتي: الظاهرة اللغوية، النظام، الإجراء، اعتقادا منا أنها العناصر الأساسية التي يبنى عليها مفهوم النظرية، ونهدف في كل ذلك إلى ترسيخ المبادئ الأساسية التي قامت عليها النظرية اللغوية العربية القديمة في الوعي العربي المعاصر، وقد كان المنهج الوصفي سبيلنا في التحليل والنظر في المصطلحات ومفاهيمها .

2.مفهوم النظرية:

النظرية في اللغة من النَّظَرِ فقد ورد في لسان العرب «الفِكْرُ فِي الشَّيْءِ تقدره وتقيسه منك(...) وإذا قلت نظرت في الأمر احتمل أن يكون تفكرا فيه وتدبرا بالقلب(...) والنَّظَرُ يقعُ عَلَى الأَجْسَام والمعَانِي فَمَا كانَ بالأَبْصَارِ فَهُو لِلْأَجسَامِ وَمَا كَانَ بِالبَصَائِر كَان لِلْمَعَانِي» (منظور، لسان العرب، دت، ص 218) ، أما في الاصطلاح فقد ورد في التعريفات بأنه « الذي يتوقف حصوله على نظر وكسب كتصور النفس والعقل والتصديق بان العالم حادث» (الجرجاني، التعريفات، 1425-2006م، ص167)، أو هي« تلك الفروض الذهنية أو العقلية التي يقدمها العلماء في استنباطهم للأنظمة التي يدرسونها» (عبد الدايم، 1427هـ-2006، صفحة 17)، وقد ورد معناه في المعجم الفلسفي بأنها«جملة

تصورات مؤلفة تأليفا عقليا تهدف إلى ربط النتائج بالمقدمات » (وهبة،2007م، ص648)؛ تكاد تجمع هذه التعريفات والمفاهيم على أن النظرية جهد ذهني يبذله العلماء وفق مراحل ومنهج علمي دقيق، يقود إلى نتائج سليمة ودقيقة. وإذا ما حاولنا إسقاط هذا المفهوم على البحث النحوي العربي سنجد آثاره من خلال كثير من المفاهيم المتعلقة بمفهوم النظرية منها:

3.الظاهرة اللغوية (النحوية):

1.3 المدونة اللغوية: لا يمكن الحديث عن الظاهرة اللغوية وبالأخص النحوية دون عرض لمفهوم المدونة السماعية؛ إذ الظاهرة ماهي إلا جزء لا يتجزأ منها أو هي المدونة التي استنبط منها علماؤنا قوانينهم وقواعدهم، ونعني بالمدونة السماعية تلك النصوص اللغوية المتنوعة التي انطلق منها علماء اللغة العرب في القرن الأول للهجرة، وحاولوا استقراءها واستنباط الأحكام النحوية المختلفة منها. وتتميز هذه المدونة بكثير من السمات كل حسب طبيعة النص اللغوي؛ فهناك النص اللغوي الكامل وهو القرآن الكريم، وهناك الحديث النبوي الشريف، كلام العرب، والأكيد أن هذه النصوص تختلف في سماتها لا من حيث البناء اللغوي؛ وإنما في مصدرها وطرق جمعها وتدوينها، وموقف العلماء من الاحتجاج بها، يعرف السيوطي هذه المدونة بقوله:« هو ما ثبت في كلام العرب من يوثق بفصاحته، فيشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب »، (السيوطي، 2006، ص21)، وقد وقف العلماء القدامى من هذه المدونة مواقف عديدة؛ فقد اتفق جمهور العلماء على أن لغة القرآن الكريم بقراءاته حجة، يقول ابن خلويه:« قد أجمع الناس جميعا على أن اللغة إذا وردت في قراءة القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن ولا خلاف في ذلك» (السيوطي، المزهر في علوم اللغة، ص213)، وأما عن الحديث النبوي الشريف فيقول السيوطي:«وأما كلامه صلى الله عليه وسلم، فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جدا، إنما يوجد في الأحاديث القصار (...)، لأن غالب الأحاديث مروي بالمعنى» (السيوطي، الاقتراح في اصول النحو، صفحة 43)، أما عن كلام العرب فقد اشترط النحاة في قبوله شروطا صارمة وعملوا على تطبيقها، ومن شروطهم تحديد القبائل التي يتم استقراء كلامها، وتحديد إطار زماني يمتد طيلة ثلاثة قرون.

و«مصطلح الظاهرة اللغوية مصطلح واسع يشمل جميع حالات أفراد اللغة بمختلف مستوياتها، ولكل مستوى من هذه المستويات نظام لغوي خاص به» (الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، 1427-2006، ص21)، والغاية من الوقوف عند هذه الظواهر هو الكشف عن نظامها، (المكارم ع.، الظواهر اللغوية في التراث النحوي، 2007، 22)، «كما يمكن فهم الظاهرة بشكل أوضح من خلال علاقتها

بالحالات الفردية؛ إذ تعد الظاهرة في الحقيقة مقابلا للحالات الفردية أو الاستثنائية أو الشاذة؛ فهي تتمثل في الحالات المطردة أو الشائعة أو الغالبة أو الكثيرة التي يحكمها نظام معين؛ فلا يكون الاقتصار على مجرد حالة أو بعض حالات بلا قاعدة، وإنما يحكمها مبدأ الاطراد فترد وفق نمط ما وقاعدة ما، وهي في الحقيقة نقطة انطلاق العلماء، فمتى كان ثمة ظاهرة لزم العلماء ضبطها وبيان القانون العام منها» (الدايم م.، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص15)

وبما أننا خصصنا هذه الدراسة في التفكير النحوي، فإننا سنركز على الظاهرة اللغوية الخاصة بالتركيب وما يتعلق به من تغييرات وضبط لأواخر الكلم داخل سياقه بما أنه موضوع علم النحو، أما «مصطلح الظواهر التركيبية فليس بهذا العموم الذي تعرفه ظواهر اللغة باختلاف مستوياتها، إذ يقتصر على الظواهر المتعلقة بطرق تركيب الكلام في الجمل، ولهذا فإن موضوع الدرس النحوي هو التركيب نفسه لا اللغة بأسرها» (المكارم ع.، الظواهر اللغوية في التراث النحوي، 2007، ص22).

ويمكن أن نستنتج الحالات التي يمكن أن ترد عليها الظاهرة النحوية أو التركيبية من خلال أهم ما قدم في تعريف علم النحو في التراث اللغوي العربي، ومنها تعريف ابن جني للنحو في قوله :« هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك» (جني، الخصائص، دت، ص34)

، ويعرفه سعيد السيرافي في مناظرته مع متَّى بن يونس القنائي في قوله: « معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضبة لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخي الصواب في ذلك وتجنب الخطأ من ذلك» (التوحيدي، 1432هـ-2011م، ص96)؛ يحصر "ابن جني" بعض حالات ورود الظاهرة النحوية من خلال الإعراب الضابط لأواخر الكلم وحالات عديدة تكون عليها الظاهرة كالإفراد والتثنية والجمع والتكسير والتحقير والإضافة، والنسب والتركيب، والمقصود بالتركيب كل ما يتعلق بالحالات التي يمكن أن تلحق به من تقديم وتأخير وحذف وزيادة وهكذا، فقد ألمّ ابن جني بحالات ورود الظاهرة النحوية على مستويين: المستوى الأول يشمل المفردة ، والمستوى الثاني يشمل التركيب .

أما أبوسعيد السيرافي في تعريفه لعلم النحو يجعلنا نستنتج أن الظاهرة النحوية تتوزع وفق ثلاثة مجالات؛ المجال الأول ما يتعلق باللفظ في حركاته وسكناته، ومجال يتعلق بمواضع الحروف باعتبار الحرف قسما من أقسام الكلم، وقسم في تأليف الكلام؛ أي التراكيب المختلفة باختلاف مقاماتها مع ضرورة مراعاة التراكيب الصحيحة من الفاسدة، ووضعها الوضع الذي يقتضيه علم النحو.في حين يراه

أبو اسحاق الشاطبي في شرح الخلاصة أنه « علم بالأحوال والأشكال التي بها تدل ألفاظ العرب على المعاني ويعني بالأحوال وضع الألفاظ من حيث دلالتها على المعاني التركيبية، أي المعاني التي تستفاد بالأشكال ما يعرض في آخر طرفي اللفظ ووسطه من الأثار والتغييرات التي تدل بها ألفاظ العرب على المعاني»؛ (المكارم ع.، الظواهر اللغوية في التراث النحوي، 2007، ص23)؛ فهو بهذا التعريف يحيلنا إلى مجال آخر من مجالات البحث في النحو وهو المعاني؛ حيث تكون المعاني النحوية ظاهرة تمثل المستوى العميق من الدرس النحوي؛ إذ يعمل هذا المستوى على بيان العلاقات النحوية بين الألفاظ داخل التراكيب، وهذا ما ركز عليه الشاطبي حين قال إن النحو علم بالأحوال والطرق التي تدل بها الألفاظ على المعاني ويقصد بالمعاني التركيبية العلاقات المختلفة التي يمكن أن يحتويها التركيب كالفاعلية، والمفعولية، الإضافة، والتبعية، وعلاقات الاقتضاء والاستلزام وهكذا.

كما أن هناك إشارة واضحة إلى أن الإعراب فرع المعنى وان الحركات التي تلحق أواخر اللفظ تدل بها العرب على معانيها المختلفة.

ويمكننا أن نختصر حالات ورود الظاهرة اللغوية حسب هذه التعريفات في المخطط الآتي:

- حالات ورود الظاهرة النحوية-

وإذا اختلفت صور الظاهرة النحوية وحالات ورودها في مجالات مختلفةً؛ فإنه يوجد نظام واحد يحكمها وهو مبدأ الاطراد وقد أخذ به مؤسسو النحو العربي علماء البصرة وبنوا عليه فكرهم أثناء وصفهم لكلام العرب؛ فكان من أهم خصائص مذهبهم اعتمادهم على ما اطرد من كلام العرب فعدوا المطرد الشائع من الفصيح أصلا يقاس عليه وبنوا أقيستهم التي جعلوها ثابتة (الحديثي، 1422-2001، الصفحات 75-76)، وإذا خضعت الظواهر اللغوية لهذا المبدأ يقتضي ذلك أنها خاضعة للنظام systéme، ومن النماذج النحوية التي خضعت لهذا النظام ما ذهب إليه سيبويه في باب مجاري أواخر

الكلم من العربية ، يقول :« وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر، والوقف. وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل. وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغيره شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل

منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة... والنصب في الأسماء... والنصب في المضارع من الأفعال... وليس في الأفعال المضارعة جر كما أنه ليس في الأسماء جزم» (سيبويه، 1408هـ-1988، صفحة 13).

لقد حصر سيبويه في هذا النص -الذي وقع فيه بعض الحذف- القانون العام الذي اطردت فيه أفراد الظاهرة النحوية المتمثلة في الألفاظ على هيئات مخصوصة لحالات إعراب الألفاظ والحركات الإعرابية التي تقابل كل حالة، ولم يكتف بها بل بين أن هذه الأضرب والمجاري ما هي إلا آثار يحدثها العامل النحوي وهي تزول بزواله، كما بين القوانين العامة التي تخص كل من الأسماء والأفعال الخاصة بمجاري أواخر الكلم، وما كان لسيبويه أن يضع مثل هذه القوانين لولا ما استنبطه من خلال استقراء سمات الظاهرة المطردة التي تخضع لقانون واحد.

ومصطلح الاطراد مصطلح عام في مفهومه فهو ركيزة البحث العلمي في مجالات علمية كثيرة خاصة منها علوم الطبيعة والحياة؛ فالاطراد نظام كوني يحكم جل الظواهر الطبيعية وهو الأساس الذي قامت عليه أغلب النظريات في علوم المادة ، وهي منطلق البحث اللغوي لدى علمائنا الأوائل؛ فقد أخضعوا بحثهم لهذا النظام الذي يحكم الظواهر اللغوية .

2.3.موقف النحاة القدامى من الظاهرة اللغوية:

وقف النحاة القدامى من الظاهرة اللغوية موقفان: الأول كان فيه البحث اللغوي في القرن الأول خاضعا لما تملكه الظواهر اللغوية من خصائص؛ حيث كان الباحث يلاحظ ثم يستنتج ثم يضع القانون المناسب لتلك الظاهرة فلا يحيد عما وجده من خصائص، ولا يحذف فيها ولا يزيد عنها، وهي تمثل مرحلة حساسة اصطلح عليها بالمرحلة الوصفية؛ أي إنها تعتمد على الوصف لا كمنهج وإنما كتقنية إجرائية دقيقة تقوم على الحرص والحس المرهف والبديهة مع الذوق، أما الثاني فقد صارت فيه الظاهرة

اللغوية خاضعة للباحث ولقوانينه ولمنهجه؛ فغلبت القاعدة على النصوص وأصبحت معيارا تخضع له جميع الظواهر اللغوية، فما وافقها مقبول وما خالفها مردود وينظر فيه، وهي ما أطلق عليها النحاة المعاصرون بالمرحلة المعيارية، وقد أشار لهذا تمام حسان في كتابه اللغة بين المعيارية والوصفية يقول:« يمكن إذا أن نفرق بين نوعين من أنواع الدراسات اللغوية: أحدهما هذا الذي يعمد إلى اللغة فيتخذها مادة للملاحظة، والاستقراء، والوصف، ويجعل نواحي الشركة فيما وقع عليه الاستقراء قواعد، لا ينظر إليها باعتبارها معايير يجب اتباعها، وإنما تفهم باعتبارها تعبيرات عن الوظائف اللغوية التي تؤديها الوحدات اللغوية التي وقع عليها الاستقراء،...وأما النوع الثاني من الدراسات اللغوية، فهو ذلك الذي يغلّب القاعدة على النص، فيجعلها قانونا حتميا يجب احترامه وطاعته» (حسان، 2001، الصفحات 30-31)

4. النظام:

« يمثل النظام في التفكير النحوي تلك القوانين التي تحكم الظواهر النحوية التي اطردت وشكلت ظاهرة ما؛ وعليها وضع العلماء القواعد، وتظهر أهمية النظام بالنسبة للدراسة اللغوية من حقيقة أن اللغة ترد في عمومها نظاما من العلامات، أي نماذج اصطلاحات تشير إلى شيء وراء نفسها مما يجعلها تعني شيئا، وإذا كانت الأنظمة اللغوية المختلفة ترد متعددة، فقد نص لغويونا الأوائل على أن التعدد لا يمثل تناقضا بينها، يقول الزجاجي عن الخروج عن نظام الإعراب بالحركات مثلا إلى نظام الإعراب بالحروف، وهو نظام فرعي» (الدايم م.، النظرية اللغوية في التراث العربي، صفحة 16)«الشيء يكون له أصل يلزمه ونحو يطرد فيه، ثم يعرض لبعضه علة تخرجه عن جمهور بابه، فلا يكون ذلك ناقضا للباب» (الزجاجي، 1993م-1979هـ، صفحة 72)، وكقول ابن جني في باب نقض المراتب في تأخير الفاعل وهو نظام فرعي كذلك: « إذا عرض هناك عارض من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل نحو:ضرب غلامه زيداً ، فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم، وإنما امتنع لقرينة انضمت إليه، وهي إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول، وفساد تقديم المضمر على مظهره لفظا ومعنى، فلهذا وجب إذا أردت تصحيح المسألة أن تؤخر الفاعل فتقول ضرب زيداً غلامه » (جني، الخصائص، صفحة 293) وعليه قوله تعالى : ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ (البقرة) الآية 124)حتى وإن خرجت هذه الظواهر عن أصولها فقد فكّر علماؤنا فيما يردها إلى نظام اللغة العربية عن طريق القياس وهو نظام آخر أخضعوا به الظواهر اللغوية التي حادت عما أطرد في بابها، والأمثلة

كثيرة في هذا الباب يقول سيبويه في باب "اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى"، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرة منونا: « وذلك قولك: هذا ضارب زيدا غداً. فمعناه وعمله مثل هذا يضربُ زيدا غداً فإذا حدثت عن فعل غير منقطع كان كذلك » (سيبويه، 1408هـ-1988، ص164)، فالعامل النحوي ظاهرة حظيت باهتمام كبير من قبل العلماء الأوائل حتى صار النحو كله يقوم على فكرة العامل، ومن أهم العوامل وأقواها (الفعل)، وهذا ما اطرد في عرف النحاة أن الفعل أقوى العوامل، وقد ألحقت بعض الظواهر النحوية بالأفعال في العمل والمعنى، كأسماء الفاعلين وأسماء المفعولين وبعض المشتقات فصار لها نظام خاص بها نتيجة اطرادها على حال واحد وهذا لا يتناقض مع نظام اللغة العربية بل صارت للظواهر الخارجة عن القاعدة نظام خاص بها نتيجة إلحاقها بما اطرد من الظواهر عن طريق القياس.

ويظهر "عبد العزيز عبد الدايم" علاقة النظرية بالنظام في قوله: «والحقيقة أن النظرية هي الوجه المقابل للنظام؛ ذلك أن العلماء يستنتجون الأنظمة التي تشتمل عليها الظواهر، فيقدمون مجموعة من الفروض التي تصف هذه الأنظمة. وقد نص اللغويون المعاصرون على علاقة النظرية بالنظام وكونها جهدا ذهنيا وفكريا للغويين أنفسهم....ولذا يلزم العلماء أن يفترضوا بقدر ما تملك الظاهرة من أنظمة تحكم أفرادها تصورات تقابل هذه الأنظمة». (الدايم م.، النظرية اللغوية في التراث العربي، 1427-2006، ص19)

تستوقفنا في النص عبارات تظهر العلاقة المباشرة بين النظام والنظرية وسنقوم بعملية إسقاطات لما ذهب إليه عبد العزيز عبد الدايم على الفكر النحوي العربي القديم، وهذه العبارات هي :

- النظرية هي الوجه المقابل للنظام
- إن العلماء يستنتجون الأنظمة التي تشتمل عليها الظواهر
- كون النظرية جهدا ذهنيا وفكريا

أما قوله: النظرية هي الوجه المقابل للنظام؛ ذلك أنه لا تقوم نظرية دون وجود نظام؛ أي إن النظام سابق في وجوده للنظرية، فلولا وعي علماء اللغة العرب بوجود نظام يحكم الظاهرة النحوية لما استطاعوا وضع القوانين والقواعد؛ ولم يكن لهم وضع قاعدة (كل فاعل مرفوع) أو (كل حرف دخل على الفعل المضارع غير من حالته إلى نصب أو جزم هو أداة نصب أو جزم)... وهكذا، ما لم يدركوا جيدا

النظام الذي يحكم هذه الظاهرة؛ فاطرادها على هيئتها في الاستعمال والقياس هو ما جعل علماءنا يخضعون لهذا النظام فاستطاعوا بذلك سن القوانين والعمل على تعميمها.والأمثلة في هذا الباب كثيرة؛ لأن علماءنا أخضعوا بحثهم لما تملكه الظاهرة من خصائص.

وهذا ما تفسره العبارة الثانية في قوله (إن العلماء يستنتجون الأنظمة التي تشتمل عليها الظواهر)؛ بمعنى أن الباحثين خاضعون للظاهرة اللغوية وليس العكس خاصة في المرحلة الوصفية؛ لأن الباحث في وصفه للظاهرة لا يمكنه أن يخرج عن هيئتها وسماتها المطردة. والقوانين التي وضعها هؤلاء العلماء هي جهد ذهني وفكري قائم على استنتاج القوانين من هذه الأنظمة الخاصة بالظاهرة، وهو ما عرّف به محمد عبد العزيز عبد الدايم النظرية وهو ما يوافق المعنى الاصطلاحي كما ورد في التعريفات بأنه؛ «الذي يتوقف حصوله على نظر وكسب كتصور النفس والعقل والتصديق بأن العالم حادث» (الجرجاني، التعريفات، 1425-2006م، ص167)، أو هي«تلك الفروض الذهنية أو العقلية التي يقدمها العلماء في استنباطهم للأنظمة التي يدرسونها» (الدايم م.، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص17)، وقد ورد معناه في المعجم الفلسفي بأنها «جملة تصورات مؤلفة تأليفا عقليا تهدف إلى ربط النتائج بالمقدمات» (وهبة، 2007م، ص648).

5. شروط النظرية اللغوية:

وتتمثل في التجريد والعموم، الاكتمال، البساطة، تحقيقهم الاتساق، اعتماد اللغة المشابهة. (الدايم م.، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص23):

1.5. التجريد و العموم :

ويتمثل في حرصهم على القياس، وهو الآلية الإجرائية التي لجأ إليها علماء اللغة العرب القدامى بعد ما رأوه من ظواهر لغوية خالفت قواعدهم وبقيت دون حكم نحوي، فأرادوا من خلاله إلحاقها بنظام اللغة العربية عن طريق القياس على ما ورد في حكمه نص، ثم عمموا النتائج والقواعد لتكون نظاما عاما يحكم اللغة العربية.

2.5 . الاكتمال:

وهو أن تشمل النظرية مفردات الظاهر اللغوية كلها، وتقعيد لما خرج عن قاعدة العامل، وإخضاعهم شواذ القراءات للقواعد التي تقدمها النظرية اللغوية العربية، ولم يعرف النحو العربي الاكتمال إلا بعد إلحاق جميع الظواهر اللغوية التي لم يرد في حكمها نص بما ورد في حكمه نص، ولعل الأمر عائد إلى الاستقراء الناقص الذي كان في المرحلة الأولى؛ حيث لم يستنبط العلماء العرب القدامى

القوانين والقواعد سوى من ستة قبائل، مع تحديد الفترة الزمنية والتقيد بها. هذا الأمر الذي دعا العلماء للجوء الى القياس وتحقيق الاكتمال.

3.5. البساطة:

وتتمثل في حرصهم على تجنب التعقيد في قواعدهم وذلك في الدعوة إلى الابتعاد عن التأويل.

4.5 الاتساق:

تحقيقهم الاتساق بين القواعد؛ أي طرد الباب الواحد وذلك عن طريق التصنيف الظواهر اللغوية؛ حيث عالج اللغويون اضطراب المادة المجموعة بافتراض وجود أصناف متعددة في المادة اللغوية، والغرض من التصنيف معالجة التناقضات التي تبدو في ظاهر اللغة، تذكر الروايات أن ابن نوفل سأل أبا عمرو بن العلاء:(اخبرني عما وضعت مما سميت عربية أ يدخل فيه كلام العرب كله، قال لا . فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب؛وهم حجة؟ فقال أحمل على الأكثر وأسمي ما خالفتني لغات).

ومن مظاهر التصنيف المطرد، الغالب، الشائع النادر،الشاذ السماع، القيلس،...

5.5 اعتماد اللغة المشابهة:

نصهم على اعتماد اللغة المشابهة والتشاكل والتجانس بين القواعد، ونعني باللغة المشابهة اللغة التي تشترك في سمات وخصائص واحدة، واعتمادها شرط ضروري في السماع والقياس؛ وهي تمثل المقيس عليه في القياس.

تختصر هذه الشروط المنهج العلمي الذي سلكه علماؤنا الأوائل الذي يتسم بالدقة والضبط والصرامة وهذه الشروط التي حصرها "محمد عبد العزيز عبد الدايم" شروط قامت عليها النظرية النحوية العربية وهي تدل على مدى وعيهم المنهجي وتطبيق الآليات الإجرائية اللازمة لبناء قواعد محكمة.

6. الإجراء:

اعتمد لغويونا العرب القدامى على إجراءات كثيرة منها الوصف والتحليل والتفسير والتصنيف والمقارنة والتعميم، وهي إجراءات يقوم عليها البحث العلمي الجيد، فقد ساعدت هذه الإجراءات على وصف الظواهر اللغوية وتحليلها وتفسيرها وتصنيفها، وقد مثل محمد عبد العزيز عبد الدايم لهذه الإجراءات بالمخطط الآتي (الدايم م.، النظرية اللغوية في التراث العربي، 1427-2006، ص41):

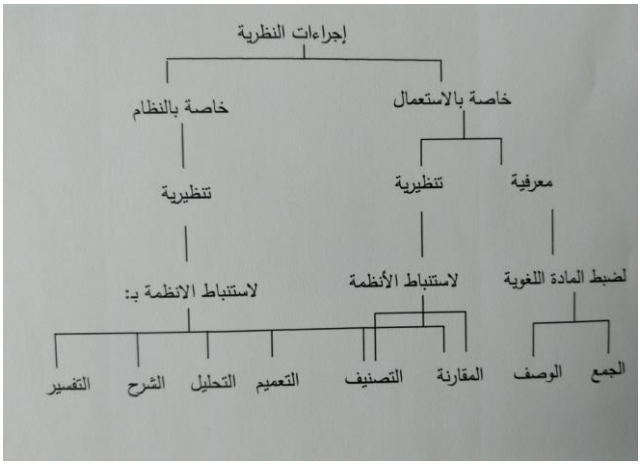

يقسم محمد عبد العزيز عبد الدايم إجراءات النظرية إلى إجراءات خاصة بالاستعمال وأخرى بالنظام، أما الخاصة بالاستعمال فقد قسّمها إلى معرفية وتنظيرية ولخصهما في آليتي الجمع والوصف، وهما تعبران عن المرحلة الأولى لبدايات ظهور علم النحو؛ فالنصوص العربية لم تكن مدونة نظما كانت أم نثرا، ولم يعرف التدوين توسعا إلا مع مرحلة التقعيد الشاملة خدمة للغة القرآن الكريم، ولولا الجمع والوصف لما استطاع علماء النحو استنباط القواعد، أما آلية المقارنة والتصنيف والتعميم فهي آليات إجرائية هامة من مرحلة التقعيد الأولى؛ حيث اعتمد علماؤنا على مقارنة الظواهر المتشابهة كما كان يفعل عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي في أقيسته البسيطة حين كان يخطئ الشعراء، ويصنفون الظواهر في أبواب بدءا بتقسيم الكلم وتصنيف المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، وغيرها .أما التعميم فهو إجراء لجأ إليه علماؤنا لتعميم الأحكام النحوية التي تم استنباطها عن طريق الاستقراء الذي لم يكن تاما؛ حيث اكتفى لغويونا القدامى باستقراء لغة ست قبائل فصيحة وتعميم ما استنبطوه منها من قواعد تمثل نظام اللغة العربية.

أما الآليات الإجرائية الخاصة بالنظام فهي الخاصة بالقانون الداخلي للغة، وكل ما يتعلق بالألفاظ والتراكيب المختلفة وتفسيرها وتحليلها وتخريجها عن طريق الشرح والتفسير وهي آليات تعبر عن مرحلة متطورة من النضج المعرفي لدى لغوبينا الأوائل؛ ويمكننا أن نمثل لهذا النضج مع "ابن جني" في كتابه الخصائص، ويظهر ذلك من خلال أبواب كثيرة منها كمسألة (الحمل على المعنى) مثلا وهو باب يفسر الظواهر اللغوية التي عدلت عن أصولها إلى الفروع والسبب في ذلك يعزوه إلى المعنى.

7.تحليل النتائج:

– تعبر المرحلة الوصفية التي مرّ بها البحث اللغوي العربي القديم عن الوعي المنهجي الذي امتاز به علماء اللغة العرب القدماء، وقد أثبت ذلك تلك الآليات المنهجية التي استعانوا بها، وخضوعهم لسمات وخصائص الظاهرة اللغوية، هو ماجعلهم يؤسسون تلك القوانين القائمة على الاستقراء والملاحظة، ثم بعد ذلك تكون أصلا يقاس عليه غيره من الظواهر التي لم يتم استقراؤها.

– إن مبدأ الاطراد الذي تشبث به علماء اللغة الأوائل هو ما جعلهم يخضعون لخصائص وسمات الظاهرة اللغوية.

– الوصف والقياس والتصنيف والمقارنة من الآليات الإجرائية التي استعان بها العلماء ولم يكن لهم وضع قواعد دونها؛ وهي تعبر عن مرحلة انتقل فيها التفكير اللغوي من النقل إلى العقل.

خاتمة:

يمكننا في الأخير أن نستخلص أن علماءنا الأوائل استطاعوا أن يؤسسوا نظرية في علم النحو وعلم التراكيب تقوم على منهج علمي دقيق معالمه واضحة وأهدافه محددة، أما إجراءاته فهي متنوعة تنوع مراحلها ومضبوطة؛ فالنظرية وإن لم يسع علماؤنا إلى تأسيسها باعتبارها مصطلحا استطاعوا بناءها باعتبارها مفهوما راسخا في الأذهان، وهي تتجسد من خلال تلك القوانين التي استنبطوها طيلة قرون من الاجتهاد ومن خلال مناهجهم التي سلكوها.

قائمة المصادر والمراجع:

– ابو حيان التوحيدي.(2011)، الإمتاع والمآنسة، بيروت: المكتبة العصرية، صيدا.

– خديجة الحديثي.(2001/ 1422)، المدارس النحوية، الاردن:اربد :دار الأمل.

– ابن جني. د.ت ، الخصائص. مصر: دار الكتب المصرية.

– الزجاجي.(1993).الإيضاح في علل النحو .بيروت :دار النفائس.

– سيبويه.(1408/1988)، الكتاب، القاهرة :مكتبة الحفاجي.

– السيوطي.(2006)،الاقتراح في أصول النحو .بيروت :دار البيروتي.

– السيوطي .د.ت. المزهر في علوم اللغة.بيروت :المكتبة العصرية صيدا.

– الشريف الجرجاني.(1425/2006)، التعريفات.بيروت: دار الفكر.

– تمام حسان.(2000)،اللغة العربية بين المعياريةو الوصفية .القاهرة :عالم الكتب

– علي أبو المكارم.(2007)، الظواهر اللغوية في التراث النحوي .القاهرة :دار غريب.

- محمد عبد العزيز عبد الدايم.(1427/2006)، النظرية اللغوية في التراث العربي،ج1. مصر: دار السلام.
- ابن منظور. د.ت، لسان العرب. بيروت :دار صادر.
- وهبة مراد.(2007)، المعجم الفلسفي.القاهرة :دار قباء الحديثة.